إشكالية توحيد المصطلح بين الترجمة والتعريب

د. عابد بوهادي

جامعة ابن خلدون – تيارت– الجزائر

Abstract

The present article deals with what our Arabic reality witnesses in terms of disorder in the state and **standardization of the 'term', leading to a kind of chaos in its use in the Arabic countries. It is true that Arabic states show great lateness in different scientific areas, and that they rely entirely on the other advanced nations; thus, they should resort to translation or arabization in forming the term. But this is not a flaw in itself; yet, the defect is to note that great difference between Arabic states and individuals in the use of multiple terms per concept; despite the unity of Arabic nation and its language.**

This problematic requires treatment and search to enable people of this one nation to standardize the term either through translation or arabization. It is better for us to aim at standardizing the terminology at the written level by giving importance to the word and selecting the term value and its significance. We also try to seek for possible solutions to the current and future problems by putting much focus on creating rules for the terminology and methods of their unification and enrichment; so as to ensure them.

Talking about the way to build the term will lead us to think of the criteria that it should rely on, for being a problem that remains a constant barrier to students. The thing that forces them to make a greater effort; in order to develop a methodology that enables scientists to develop a rich terminology that has the qualities of commitment, and enhance its popularity among scientists and scholars

ملخص:

يتناول المقال ما يشهده واقعنا العربي من اضطراب ملحوظ في وضع المصطلح وتوحيده، مما أدى إلى نوع من الفوضى في استعماله في البلاد العربية. صحيح أن الدول العربية متأخرة في المجالات العلمية المختلفة وأنها تعتمد كلية على غيرها من الأمم الأخرى المتقدمة، ولا بد أن تلجأ إلى الترجمة أو التعريب في صناعة المصطلح. ولكن ذلك ليس عيبا في حد ذاته، إنما العيب، أن نلاحظ ذلك الاختلاف الكبير بين الدول العربية والأفراد في استعمال مصطلحات متعددة للمفهوم الواحد. وذلك، بالرغم من وحدة الأمة ووحدة لغتها. وتلك إشكالية تستدعي المعالجة والبحث عن سبيل يمكن أبناء هذه الأمة الواحدة من توحيد المصطلح سواء أتاها عن طريق الترجمة أو عن طريق التعريب. فالأولى أن نتوخى

ما يهدف إلى توحيد المصطلحات على مستوى المكتوب، وذلك بالاهتمام بالكلمة وتحديد قيمة المصطلح ودلالته ونبحث أيضا عن الحلول للمشكلات الراهنة والقادمة على أساس إيجاد ضوابط للمصطلحات وطرق توحيدها وتنميتها والسهر عليها.

وإذا تكلمنا عن كيفية بناء المصطلح، جرنا ذلك إلى المعايير التي يجب أن نستند إليها، لكونه مشكلا ظل يعيق الدارسين ويحثهم على بذل جهد أكبر وذلك بوضع منهجية تمكن العلماء من وضع مصطلحات تمتلك من الصفات ما يدعو إلى الالتزام بها، وتعزيز شيوعها بين العلماء والدارسين.

يشتكي العاملون على الترجمة العلمية، والمشتغلون في حقولها من قلة مصادر المعلومات وصعوبة ترجمة المصطلحات، في حين يتخذها آخرون حجة لضرب العربية بصفتها لغة غير علمية، لأنها في نظرهم لا تملك مصطلحات علمية وإذا وجدت فهي غير دقيقة. وربما ازداد الشك والسخرية إذا كانت المصطلحات مختلفة وغير موحّدة، فيتساءل المهني أيها أقرب إلى الصحة وأيها يختار.

وعندما نتأمل أكثر من محاولة لترجمة المصطلح الواحد سواء في الدولة العربية الواحدة، أو في دولتين عربيتين إحداهما من المشرق العربي والأخرى من المغرب، نلاحظ نوعا من التفاوت والتباين في ترجمة المصطلح الواحد الأمر الذي يسبب بلبلة وفوضى عقلية لدى القارئ العربي. ومن جهة أخرى ، يعد ذلك من عوامل الفرقة الثقافية والعلمية بين أبناء لغة الضاد

وهذا ما يناقض معنى كلمة "المصطلح" في حد ذاته، لأننا لو بحثنا في كتب اللغة لوجدنا أنّ لفظ الاصطلاح يعني ما اتفق عليه جمع من العلماء على تسميته بالاسم الجديد، وإن كان في معناه الأصلي غير ما في اصطلاحه فلو بحثنا في كتبنا القديمة عن كلمة "**اليمين**" مثلا لوجدنا لها معنى اصطلاحيا يختلف عن معناها اللغوي، لأنها وسعت معاني جديدة وترتب عليها تشريع وحقوق.

وهذا، لأن المصطلح في أصله اتفاق. فلو اتفقنا على أن الاختراع الجديد الذي وصلنا منذ مدة والمسمى Technologie نسميه بالعربية '' تكنولوجيا''، فلا داعي إذن للبحث عن معنى تكنولوجيا لأنها صارت مصطلحا متفقا عليه.

فكلمة الاصطلاح تعني الاتفاق والقبول والشيوع، وهو ما جعل المتعودين على اللفظ الأجنبي كما ألفوه لا يُسلّمون بسرعة للمصطلح الجديد، وما أن تتعوّد ألسنتهم على المصطلح حتى لا يبغون عنه حِولا.

وما ينبغي الإشارة إليه في هذا المقام هو ما تبذله الهيئات العلمية من جهود لوضع المصطلحات العلمية وتوحيدها، في محاولة لتقريب وجهات النظر ووضع مقابل عربي واحد لكل مصطلح أجنبي ثم وضع تعريف جامع له يبين حدوده واستخداماته، والالتزام به فيما يُكتب حول الموضوع.

إن تناول إشكالية تعريب المصطلح وترجمته إلى اللغة العربية وتوحيده، يعتبر من القضايا التي تدعو الباحث العربي إلى الاسترشاد بما حققته اللغة العربية منذ القدم من إنجازات في كل الميادين ومنها الحقل العلمي والثقافي. حتى إذا اطلع على ما قدمه أسلافه من حلول لأكثر المشاكل تعقيدا في أكثر من مجال، جاز له أن يتساءل عن الأسباب التي أدت إلى الوضع الراهن الذي ما زلنا مشفقين من عواقبه، وبخاصة إذا علمنا أن العرب تغلبوا قديما على هذه المشكلة التي واجهتهم في العصر القديم وتمكنوا من حل الإشكالية، ونجحوا فيها إلى أبعد الحدود، في وقت خرجت فيه اللغة العربية من الصحراء، ولم تكن لها خبرة واسعة بالعلوم الأخرى التي انتقلت إلى العرب من اليونانية والفارسية والرومية والهندية إبان العصر الذهبي للدولة الإسلامية. ولأصبح من نفل القول طرح هذه التساؤلات: كيف تغلب العرب على هذه المعضلة ؟ وكيف طوعوا هذه العلوم لتنصهر في بوتقة اللغة العربية ؟ وما هي الوسائل التي استخدموها ؟... ولو تأملنا بروية ما تتمتع به اللغة العربية من خصائص لا توجد في أغلب لغات العالم، لفهمنا بكل وضوح وموضوعية لماذا تطرح هذه القضية بكل حيثياتها.

لا شك أننا نواجه اليوم ظروفا قد تكون مشابهة لتلك الظروف؛ فلا بد لنا إذن من استلهام الدور الريادي الذي قامت به اللغة العربية، واستطاعت احتواء أكبر الحضارات في العالم في ذلك العصر، وصهرتها في بوتقة عربية أصيلة.

هذا المنطلق، يجعلنا نتعرض لثلاث قضايا نراها أساسية ومهمة حول المصطلح اللساني من حيث ترجمته، وتعريبه، وآليات توحيده، مستعينين بأهم آراء العلماء المحدثين الذين أسهبوا في بحث تلك القضايا باجتهاداتهم ودورهم الفاعل في حقل الترجمة، وتكوين المصطلحات الجديدة؛ والمنهجية التي يقترحونها لتعريب المصطلحات.

والواقع أن ما تواجهه اللغة العربية من اضطراب كبير في ضبط المصطلحات وعدم توحيدها وما نجم عن ذلك من فوضى وعدم استقرار كاد ينال من مصداقية المؤسسات المتخصصة التي فشلت في الكثير من محاولات معالجة القضايا اللغوية وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات بالرغم من صدق النوايا وبذل المجهودات...

لم يجد المصطلح العربي، سبيلا يمكنه من التوحيد وتخطي مشكلة التعدد رغم الجهود المبذولة، وهو ما يفرض البحث عن الإجراءات الكفيلة بتحقيق التوحيد على الباحثين والمجامع والمؤسسات المتخصصة.

لذلك، أصبح المصطلح اللساني العربي من القضايا الهامة التي شدت الباحثين المختصين إليها، حتى وإن كانت اللغة العربية تحمل في رحابها قدرات متعددة، ومتنوعة لاحتواء المعاني واستيعاب التصورات المستحدثة وتأهيلها للاستجابة لمتطلبات العصر المتجددة وتكون لغة البحث والتكنولوجيا مثلما هي لغة الأدب والفن، بيد أن هذا لا يعني الإنشاد به كمكسب وترك الأمور تسير على طبيعتها، لأن التهاون وعدم التحلي بالغيرة العلمية والاتكال على الغير، واكتفاءنا بما يكتشفه الغرب لنا هو الذي جعلنا نقع في مزالق عديدة أدت بنا إلى معضلة في عدم ضبط المصطلح اللساني وتوحيده.

إن انتماءنا إلى هذا العالم يوجب علينا مسايرته، إذ تكفي إطلالة قصيرة على واقع اللسانيات في البلاد العربية للكشف عن افتقاره الشديد إلى المصطلحات العلمية اللسانية، وهي حقيقية لا ترضاها أنفسنا ولا تستسيغها عقولنا، ولكنها واقع نعيشه، فرضته أسباب عديدة في مقدمتها غياب التنسيق بين الهيئات والمنظمات القائمة على وضع المصطلح اللساني .

هذا الواقع الأليم يجعلنا نتساءل عما إذا كانت هناك أسس منهجية يعتمدها اللغويون العرب في وضع المصطلحات اللسانية أم أنهم يعمدون إلى الترجمة والنقل فحسب. فإذا كانت هناك وسائل، فما الذي يعيقنا عن إنتاج هذه المصطلحات؟ وإن عمدنا إلى الترجمة فلم كل هذا التنوع في المصطلحات الذي أدى إلى معضلة لسانية حقيقية؟

إن ما يدفعنا إلى تناول الموضوع وطرحه للإثراء وترسيخه في ذهن المتلقي العربي، هو حداثة القضية في الفكر العربي، ومحاولة معرفة المستوى الذي وصلت إليه الدراسات العربية في المجال العلمي الذي اتسعت آفاقه كثيرا في الغرب، خاصة وأن المؤلفات التي تناولت الموضوع تشير إلى الإشكالية من بعيد دون التوغل في الكشف عن الأسباب والإحاطة بالمصطلح اللساني بشكل واضح.

وظيفة علم المصطلح:

يقوم علم المصطلح بوضع الأسس النظرية والتطبيقية للأعمال في المجالات المصطلحية[1]، لأن علم المصطلح يعتبر من أحدث فروع اللغة، فهو يتناول المبادئ والأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها. وهذا يعني أن عملية وضع المصطلح لم تعد تتم الآن على نهج البحث في كل مصطلح على حدة، كما هو الشأن في الجهود الفردية المختلفة وإنما هناك معايير تنبع من علم اللغة والمنطق، ونظرية المعلومات، والتخصصات المعينة. إذ يرى غوستر Goster أن علم المصطلح أحد فروع المعرفة ومجال يوثق

علم اللغة بالمنطق وعلم الوجود، وبعلم المعلومات وفروع مختلفة، وقد كان هذا في زمن اقتصر علم اللغة على البحوث الأساسية في الأصوات وبنية الكلمة وبنية الجملة ليأخذ مكانه بوصفه أحد الفروع المهمة[2]

ينقسم علم المصطلح إلى فرعين: علم المصطلح العام وعلم المصطلح الخاص. فأما العام، فيتناول ماهية المفاهيم وأبرز خصائصها وتبيان العلاقات المختلفة بين المفاهيم ونظمها، ووصفها تعريفا وشرحا، كما يتناول حقيقة المصطلح ومكوناته والعلامات الدالة عليه، وتوحيد المفاهيم المصطلحية ومفاتيحها الدولية وتدوينها، ومعجم المصطلحات والمداخل الفكرية وغيرها من القضايا المصطلحية وهي كلها قضايا عامة لا ترتبط بلغة مفردة أو بموضوع بعينه، لأنها من علم المصطلح العام.

وأما فيما يخص علم المصطلح الخاص، فيتضمن تلك القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة معينة مثل اللغة العربية أو الفرنسية وإذا كان لا بد من الحديث عن التطور الذي شهدته الدول الغربية في مجال علم المصطلح، فإن على العرب أيضا أن يركبوا سفينة هذا العلم، ويشتغلوا عليه. وخاصة إذا علمنا أنه قد برزت لهم أعمال وجهود معتبرة تحاول التقنين لعلم المصطلح الذي دخل مرحلة جديدة مع إنشاء جامعة الأهلية سنة 1907م قبل تحولها إلى الجامعة المصرية 1925م، وكان هذا التغيير الحاصل مقرونا بالبحث اللغوي الأوربي.

فعلم المصطلح حديث النشأة، ويعتبر فرعا من فروع علم اللغة التطبيقي. تختلف منطلقاته ومبدئياته الأساسية عن المنطلقات العامة للبحوث اللغوية الأساسية، ولكنها تلتقي في الأهداف.

ينظر علم المصطلح إلى الأشياء بعمق، خاصة منها المصطلحات المولدة للتعبير عن المستحدث من المفاهيم في مختلف العلوم والتقنيات. وهو من العلوم التي أولع بها الباحثون فعرجوا عليه، خاصة في أسسه النظرية والتطبيقية، وفي علاقاته مع المباحث المختلفة، مثل مبادئ التوليد، والمفاهيم، والتقنين، والتكنيز المصطلحي، سواء بتأليف المعاجم العلمية والفنية المختصة أو التخزين في الحواسيب[3]. وبالتالي، فإن علم المصطلح "هو بحث علمي وتقني يهتم بدراسة المصطلحات العلمية والتقنية دراسة دقيقة وعميقة من جهة المفاهيم وتسميتها وتقييمها"[4].

تطور علم المصطلح : أخذ علم المصطلح كغيره من العلوم الأخرى عدة تسميات حيث أطلق عليه البحث الاصطلاحي، وعلم المصطلح، وعلم المصطلحات، والمصطلحيات، والمصطلحية...

ويرجع سبب تعدد هذه التسميات إلى أن تسمية علم المصطلح " تسمية تراثية سبق إليها المحدثون وهم العلماء الذين لهم قواعد السنة وضوابطها..... سميت فيما بعد علم مصطلح الحديث"[5].

أما تسمية المصطلحية فقد استعملها محمد الشاوش ومحمد العجينة في مقابل Normalisation على طريقة سوسير في قولهم " تمثل اللغة في نظر بعضهم إذا أرجعت إلى مبدئها الأساسي، مصطلحية أي قائمة من الكلمات موافقة لعدد مماثل من الأشياء"[6]. ونجد أيضا عبد السلام مسدي يقول: إنها مقابل Terminologie ومعتبرا إياها علما، كما استخدمها عبد القادر الفاسي الفهري وأطلق عليها اسم المصطلحية، ووردت في مقال محمد حلمي هليل الموسوم بـ:"أسس المصطلحية أما تسمية المصطلحيات، فهي مبنية قياسا على اللسانيات والرياضيات والصوتيات وفق القاعدة التي ألح عليها عبد الرحمان الحاج صالح، وغيرها من التسميات التي كانت في شأن علم المصطلح وهذا ما بين أن دائرة العلم تتوسع بالاختلاف القائم بين العلماء والباحثين.

قواعد بناء المصطلح المثالي:

إذا سلمنا بأن لكل شيء في الحياة قاعدة، فإن قاعدة المصطلح تتمحور حول المبادئ التالية[7]:

أ- تتكون المصطلحات عن طريق الاتفاق، حيث يبحث علم المصطلح عن الوسائل الكفيلة بتكوين المصطلحات وتوحيد المتعدد منها للمفهوم الواحد، ولا يهدف علم المصطلح إلى وصف الواقع وحسب، بل يستهدف المصطلحات الدالة الموحدة.

ب- يتطلب علم المصطلح عرض المصطلحات في مجالات تجعلها موحدة ومتتابعة على أساس فكري. فعندما تعالج مصطلحات العلم الواحد، فإن ذلك يكون أدعى إلى تجاوز العديد من المشكلات التي تعترض المصطلح.

ج- مراعاة المماثلة أو المشاركة بين مدلولي اللفظة، لغة واصطلاحا. ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

د- الاقتصار على مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، ذي المضمون الواحد ، لأن في تعدد المصطلحات إهدارا للجهود. وفيه إسراف وإرباك حيث تنطلق كل تسمية من وجهة نظر مختلفة.

قوانين ضبط المصطلح:

إن الهدف الأسمى لعلم المصطلح هو تحديد المفاهيم وضبطها ضبطا دقيقا، انطلاقا من منطلق تزامني بعيدا عن تاريخ كل مفهوم أو مصطلح في محاولة لتكوين المصطلحات في إطار الاتفاق المعياري تجاوزا للوصفية. يهدف علم المصطلح إلى إيجاد السبل والوسائل للتعبير الشامل عن مقتضيات الحضارة، كما يهدف إلى توحيد المصطلحات على مستوى المكتوب، وذلك بالاهتمام بالكلمة وتحديد قيمة المصطلح ودلالته والبحث عن الحلول للمشكلات الراهنة على أساس إيجاد ضوابط للمصطلحات وطرق توحيدها وتنميتها والسهر عليها.

إن الحديث عن كيفية بناء المصطلح يجرنا إلى المعايير التي يجب أن نستند إليها، لكونه مشكلا ظل يعيق الدارسين ويحثهم على بذل جهد أكبر وذلك بوضع منهجية تمكن العلماء من وضع مصطلحات تمتلك من التوصيفات ما يدعو إلى الالتزام بها، وتعزيز شيوعها بين العلماء والدارسين. " ربما يحار المرء عندما يطلب منه اختيار المصطلح للدلالة على مفهوم محدد، وخاصة إذا كان هذا المصطلح غير واضح المعالم بصورة كافية، فما هي المعايير التي يخضع لها بناء المصطلحات بصورة عامة والمصطلحات اللغوية بصورة خاصة ؟" [8]

بناء على ما سبق، فإن المصطلح يخضع لقوانين تحكمه، حتى يصبح ركيزة أساسية في الأوساط المعرفية المختلفة. وأولى تلك البنود، الدقة في اختيار المصطلح لكونها تشكل ركيزة أساسية في بناء المصطلح. ولذا، ينبغي أن يؤخذ معيار الدقة في الحسبان وهذا أمر يتطلب " النظر في البداية إلى أبرز ما يتميز به المفهوم عن غيره. فإذا كان المفهوم يشير إلى فرع من فروع العلوم اللغوية ، ينظر إلى ما يدرسه هذا الفرع. وإذا كان وصفا يركز على ما يقدمه من وصف، وهكذا.." [9].

يؤكد الباحثون في هذا الميدان[10] أن معيار الدقة مهم جدا، فلا يقوم أي مصطلح إلا إذا اتسم بالدقة، لأنه مصطلح سيدخل المجال المعرفي على المدى البعيد. وذلك، حتى تكون الملاحظة عميقة، و"بعد تحديد الملمح، لا بد من المفاضلة بين الجذور وفق أسس ومعايير متعددة، قد يكون من أبرزها التفوق في الدلالة على المفهوم وقدرتها على التوليد ونسبة المستخدم من الصيغ المشتقة"[10].

وهذا يعني أن مراعاة الجذور أمر مهم في بناء المصطلح، خاصة وأن اللغة العربية غنية بجذورها، فعند " تحديد الجذر المناسب، ينظر إلى الإضافات والزيادات على الأصل المجرد لإفادة المعاني المصاحبة من تدرج وتكلف وطلب وسيرورة ومشاركة وكثرة[11]. بمعنى النظر إلى الأصل وماهية الزيادات التي يمكن أن نضيفها إلى الأصل حتى نعطي معنى.

وفي المرحلة التالية يتم البحث في الصفة المناسبة التي تحمل المفهوم. بمعنى أنه "ينظر إلى المفهوم مرة أخرى لتحديد السمة الأبرز من حيث دلالته الفعالية أو المفعولة أو الثبات والتنقل أو الكثرة والقلة وغير ذلك مما يمكن أن يلمح في هذا المفهوم[12]. وذلك بغية اختيار أدق الأبنية وأجدرها على حمل المفهوم، ثم بعد تحديد البناء الأنسب لحمل المفهوم، يمكن النظر إلى الصور التي يمكن أن تقدم هذا المعنى أو ذاك، لأن صيغة المبالغة لها عدد من الأبنية التي تؤديها، وكذا الحال في الصفة المشبهة والمصدر واسم الآلة

أما بالنسبة للمصطلحات التي لم تستقر مفاهيمها في اللغات الأجنبية، والتي اختلفت دلالتها بين العلماء. يمكن أنيكون تجاوز مشكلتها بالنظر إلى دلالة المصطلح الأجنبي في بداية وضعه ودلالته عند العالم الذي ابتكره.

وبرزت دراسات أخرى في شأن نظرية الاصطلاح وضبطه ووضعه، لأن حضورنا في المحافل الدولية يكاد ينعدم، وأن اللغات الأجنبية تختلف عن اللغة العربية. فقد أصبحت هناك صعوبة في ضبط المصطلح أو بالأحرى فوضى لا تعرف التنظيم في مجمل أوضاعها بسبب غياب الصلة بين الزمر اللغوية في العالم، وتلك مشكلة اجتماعية أخرى[13]...

الترجمة

الترجمة عملية تفسير معاني نص مكتوب باللغة المصدر بما يعادلها من اللغة الهدف (المترجم إليها). فهي نقل لحضارة وثقافة وعلم وفكر وأسلوب ولغة. والترجمة بشكل بحت ليست مجرد نقل كل كلمة بما يقابلها في اللغة الأخرى ولكن، نقل لقواعد اللغة التي توصل المعلومة ونقل للمعلومة ذاتها ونقل لفكر الكاتب وثقافته وأسلوبه أيضا. واعتماداً على ذلك، فلا بد من توفر عناصر أساسية يجب اتباعها للقيام بعملية ترجمة صحيحة.

الترجمة ضرورية للاستفادة من جميع الأبحاث والدراسات التي أنجزها الغرب. فالغرض الأساسي من الترجمة هو استيعاب المعلومات بشكل كامل في ذهن الطالب، لأن الطالب إذا استوعب المعلومة بلغته الأم ، سيسهل عليه شرحها ونقلها للآخرين. وليست الترجمة كما يعتقد البعض أنها مجرد إيجاد المصطلحات المتشابهة شكليا. بل هي في الأساس البحث والتدقيق في النص، حيث يبحث المترجم للنص عن المصطلحات التي تشرح النص شرحا مفصلاً، بحيث تصل المعلومة الكاملة أثناء قراءة النص المترجم.

لقد أصبحت الترجمة بعامة وترجمة الأبحاث ومقالات التخصصات العلمية الحديثة على وجه التحديد مطلبا رئيسيا لكي يستفيد طالب العلم، ويفهم القارئ محتوى النص الذي أمامه. فالغرض الأساسي من الترجمة هو تسهيل فهم المحتوى بالشكل الصحيح.

وبالرغم من تأسيس عدة دول لمجامع اللغة العربية بدءا بمجمع دمشق، واتحاد تلك المجامع اللغوية العربية عام1971م، إلا أن المصطلحات العلمية ظلت تعاني نقصا في الجهد المبذول لترجمة المصطلحات العلمية على مستوى اللغة العربية في العالم العربي. بل حتى الجهد القليل المبذول لم يكن متناسقا؛ فترجمات بعض المصطلحات في المشرق العربي تختلف عنها في المغرب العربي.
فمصطلح (Bilinguisme على سبيل المثال، ترجم في المشرق العربي بـ(الثنائية اللغوية) بينما ترجم بـ(الازدواجية اللغوية) في دول المغرب العربي. والأمر كذلك بالنسبة للمصطلح(Diglossie)، الذي ترجم في المشرق بـ(الازدواجية اللغوية)، في حين ترجم في المغرب بـ(الثنائية اللغوية). وتتشعب الأمر أكثر في مصطلحات المجالات الأخرى كالإعلامية والطبية والهندسية وغيرها...

وهذا ما يجعل القارئ في حيرة من أمره فلا يدري أي المصطلحين أصح وأدق من الآخر وأيهما يختار. وحتى نخرج القارئ من الحيرة التي وقع فيها، ينبغي إلزام المؤسسات العلمية من أقسام وكليات وجامعات، بالسهر على توحيد المصطلح. لأن الأقسام العلمية هي الجهة ذات الاختصاص وفيها مختصون في الحقل العلمي المقصود، وهم الأجدر بتحمل مسؤولية ترجمة المصطلحات العلمية.

ثم لا بد من عقد اجتماع سنوي لمناقشة تلك المصطلحات ومراجعتها مع علماء لغة ... وذلك حتى يتم الاتفاق عليها، قبل عرضها على مستوى مؤتمر عربي للمناقشة والاعتماد بصورة نهائية.

وفي تقديري، فإن العملية ذات أهمية علمية كبرى تتطلب منا هذه العناية كلها، لأنها مفاتيح العلوم.

مراحل الترجمة: تمر عملية الترجمة عادة بمرحلتين:

المرحلة الأولى: تهتم بتحليل نص الرسالة المكتوبة باللغة المصدر، من أجل التوصل إلى المعنى الحقيقي الذي يتضمنه النص. ثم نبدأ في عملية إعادة التفكير، لندخل إلى المرحلة الموالية.

المرحلة الثانية: تهتم بصياغة معنى النص المترجم باللغة الهدف، من أجل التوصل إلى أسلوب صحيح تماما يماثل الأساليب التي تتم الكتابة بها عادة في هذه اللغة.

واقع الترجمة في الوطن العربي

إن الترجمة في وطننا العربي ما تزال عملا يرتكز على الجهود الفردية في أغلب الأحيان،فهي لا تكاد تستمد قوة دفعها من أفراد قائمين عليها، حتى تفتقر إلى هذه الحماسة بذهاب هذا الفرد أو الأفراد من غير أن تتحول إلى عمل مؤسساتي، قادر على البقاء والاستمرار، بعيدا عن الفرد الذي استهله، أو كان يشجع عليه. ولنا في مشروع طه حسين خير مثال على ذلك، حيث ما أن ترك طه حسين منصبه في الجامعة حتى حل محله من يفتقر إلى حماسته. فسرعان ما توقف المشروع وهدم نهائيا.

والواقع أن الترجمة في وطننا العربي تتميز بمواصفات معينة هي[14]:

1- غياب مخطط توجيهي: يفتقد المجتمع العربي إلى مخطط يحدد ما ينبغي وما لا ينبغي أن يترجم على ضوء الحاجة إلى هذا النوع من المعرفة أو ذاك، فضلا عن التواصل أو التنسيق بين الأطراف التي تقوم بالجهود المبذولة. الأمر الذي فتح المجال أمام مزاجية واضحة وجلية تسببت في تشتت جهود الترجمة الموزعة على الأقطار العربية. مما أدى إلى ترجمة العمل الواحد أكثر من مرة. والأمثلة على ذلك كثيرة متعددة.

2- غياب الأمانة والدقة في كثير من الترجمات:

الترجمة عملية دقيقة وحساسة، ينبغي لها أن تنقل نصا ما بجميع أبعاده متنا وروحا ، من لغة إلى أخرى، ومن بيئة ما قد وضع لأجلها إلى بيئة أخرى. وبقدر ما يكون المترجم على درجة واسعة من الثقافة آخذا بأسباب اللغتين وحضارة شعبيهما، مشتملا على ملكة الترجمة، تكون الترجمة مناسبة صحيحة دقيقة. علما بأن عمل المترجم يعتريه أحيانا من الشوائب ما يكاد يبعده عن الصواب مثل عدم أهلية المترجم. فلا يكفي أن نتعلم العروض لنصبح شعراء، ولا أن نتقن مزج الألوان لنكون رسامين. فلا بد إذن من امتلاك الأسباب والموهبة. كما تعاني الترجمة أيضا من الحذف، حيث نجد الكثير من الآثار المترجمة قد حذفت منها فصول

كاملة لأسباب سياسية أو أخلاقية أو دينية أو غيرها، أو كأن يجد المترجم في بعض الفصول صعوبة بالغة في الفهم أو النقل، فيعمد إلى حذف هذه الفصول[15].

3- عدم التوسع وتنويع اللغة المصدر.

يلاحظ الاقتصار في الترجمة على بعض اللغات دون سواها وفي مقدمة هذه اللغات الانجليزية والفرنسية ثم بقية اللغات الأوروبية الأخرى، وكأننا لا نريد فكاكا من الاستلاب الفكري الاستعماري، على الرغم من أن هناك أممًا أخرى متقدمة، ولكننا لا نلتفت إليها، وإن التفتنا إليها، فبخجل شديد، مع العلم أن اليابان وروسيا قد سبقت الغرب في مسائل عديدة.

إن موضوع الترجمة في حد ذاته موضوع متشعب الأطراف لا يمكننا الإحاطة به ولا إيفاؤه حقه إذا نحن اقتصرنا على بعض اللغات دون غيرها ، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها. ثم إن المقصود بالترجمة هو "ترجمة الدلالة" أي نقل معنى كلمة من لغة إلى أخرى عندما تتشابه مفاهيم أصول الدلالة اللغوية[16]. فالترجمة إذن هي نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه، فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي[17].

إن هذه النظرة المتواضعة لواقع الترجمة العربية تكشف عن ساحة راكدة، وإن وتيرة التسارع المذهلة لتقدم العلوم والتكنولوجيا تجعل من الصعب الظفر باستراتيجية معينة تحفظ للأمة العربية أصالتها وتضمن لها مكانة بين مثيلاتها المنتجة للعلوم، وهذا لعمري دور الهيئات والمجامع[18].

إن الاضطراب المنهجي في ترجمة المصطلح وغياب آليات التحكم في العملية، أمر يغلب على أعمال علمائنا الاصطلاحيين. وهو السبب الهام في أن المصطلح العلمي العربي لا يزال عاجزا عن اكتساب حيز دلالي دقيق ومضبوط، ما لم يعتمد على مصطلح أعجمي، ومرجع يدعمه عندما نسلم بقلة المصطلحات المعبرة عن المخترعات العصرية في اللغة العربية.

وهذا الواقع الأليم الذي نعترف به للأسف الشديد ليس تأكيدا لعجز اللغة العربية كما يحلو للبعض أن يتصوره ، وهو مغالطة واضحة يعتمد عليها من يدعو إلى التخلي عن اللغة العربية، بل لا بد من تحديد مسؤولية العجز في الناطقين بها، وليس في اللغة ذاتها بأية صورة من الصور[19].

تقنيات الترجمة:

تعاني اللغة العربية من الفوضى والاضطراب في المصطلحات نتيجة غياب الضبط الدقيق في مجال الترجمة. فالكل أصبح يترجم حسب زاوية رؤيته. والترجمة في واقع الحال حقل مهم ينبغي الاهتمام به خاصة في المجال التقني والاعتماد على نماذج تطبيقية من مصطلحات اللسانيات. وفي هذا الإطار نتصور ثلاثة أساليب لترجمة المفردات، هي:

1- التعريب: وهو نقل الكلمة حسب طريقة نطقها في اللغة المصدر إلى اللغة العربية، ومثال ذلك:

تكنولوجيا = technologie ، ديمقراطية = démocratie، برجماتية Pragmatique

2- ما يعادل الترجمة في اللغة الهدف، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

الكاميرا الخفية = camera caché ، العدسات اللاصقة = lentilles de contact

3- المقابل من حيث الشكل. وأمثلة ذلك:

السيدة الأولى(La Premiere Dame)، حرب باردة (guerre froide)، سوق سوداء(marché Noir)

وفي تقديري، فإن ما يضمن نجاح العملية هو أن يشرف عليها رجال الفكر الأكاديميون من ذوي الاختصاصات العلمية المختلفة، من التعليم العالي والبحث العلمي...

– ضبط وظيفة اللغات الأجنبية عندنا:

ونعني بذلك تحديد الدور الذي تلعبه اللغات الأجنبية كما هو الحال في العالم المتقدم بحيث توجد وسائل مساعدة للغة الأصلية، أي نوافذ تنفتح بها هذه الأخيرة على المستجدات العلمية، لا أن تحل محلها. وهذا لا يعني أبدا الانغلاق على الذات أو الاكتفاء بلغة واحدة، وإنما نعني به الانفتاح الصحيح على اللغات الحية، وأن نتخلص من الوضع الشاذ أو المرضي الذي تعرفه بعض البلدان العربية، وعلى رأسها "الجزائر" ، حيث يتم أحيانا إتقان لغة أجنبية كالفرنسية على حساب العربية أو إتقان العربية دون إتقان أية لغة حية أجنبية أخرى.

– تعريب الكفاءات المكونة باللغات الأجنبية:

ينبغي أن تشمل عملية التعريب الطاقات المكونة باللغات الأجنبية كالإطارات السامية والأساتذة الجامعيين والباحثين في مختلف التخصصات، وذلك بإقناعهم في البداية :« بأن تعريبهم يحقق قفزة نوعية في التقدم العلمي والحضاري للبلد من جهة، والاقتناع فعلا بأن تعريب هذه الكفاءات يعني نقل خبرات علمية ومعرفية تطعم اللغة العربية والثقافية بدم جديد»[20].

– نوع الترجمة المطلوبة:

المراد من ذلك هو تقييد الترجمة ببعض الضوابط لتسير في الاتجاه السليم. لأن الترجمة سلاح ذو حدين. فإما أن تكون مصوغة دقيقة

تعطي المعاني المنقولة شكلا معوضا أصالة عن شكلها الأصلي، فتكون مفيدة مغذية للفكر ومنمية له، وإما أن تكون رديئة مفقرة للفكر مشوشة له، لأنها تشوه اللغتين: اللغة الهدف واللغة المصدر. حتى إذا ما التزمنا بهذه العوامل والمعايير العلمية، أصبحت عملية وضع المصطلح أمرا ميسورا، ولم تعد مشكلة المصطلح اللساني ذات قيمة كبيرة، لأن اللغة العربية –كما عاهدناها– لغة علم وثقافة، لما تتمتع به من خصائص ومزايا تجعلها قادرة على التغلب على مشكلة المصطلح وضعا وتوليدا.

تعريب المصطلح

يطلق التعْريب على معاني التبيين، والتهذيب، وتلقين العربية، وإحلال اللفظ العربي محل اللفظ الأجنبي، يقول ابن منظور:" الإعراب والتعريب معناهما واحدٌ، وهو الإبانة ... وعرب منطقه؛ أي هذبه من اللحن.. وعرّبه: علمه العربية.. وتعريب الاسم الأعجمي، أن تتفوّه به العرب على منهاجها؛ تقول: عربته العرب، وأعربته أيضا، وأعرب الأعْتم، وعرب لسانه – بالضمّ – عُروبة؛ صار عربيا[21] ولكلمة "تعريب" في الميدان الاصطلاحي معانٍ عدة، حصرها أحد الدارسين[22] في أربعةٍ معان رئيسة، يمكن ترتيبها على النحو الآتي:

* التعريب هو نقل اللفظ بمعناه الحقيقي من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية كما هو، دون إحداث أي تغييرٍ فيه (الدخيل) أو مع إحداث تغيير طفيف فيه انسجام مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية (المعرَّب).
* التعريب هو نقل معنى نصّ من لغة أجنبية إلى اللغة العربية[23]. ويقابله " التعْجيم " الذي ينصرف مدلوله إلى نقل الأثر من اللغة العربية إلى اللغة الأجنبية.
* التعريب هو استخدام اللغة العربية في الإدارة أو التدريس أو كليهما.
* التعريب هو جعْل اللغة العربية لغةَ حياة الإنسان العربي كلِّها.

من هذا المنظور، يمكن القول: إن التعريب "من أهم الوسائل التي نلجأ إليها لتكثير اللغة وتطويعها للمصطلحات العلمية الجديدة"، وإنه يُسهم إلى حد بعيد في "إغناء اللغة العربية من خارجها".

لقد أصبحت الحاجة ملحة جدا إلى تعريب المناهج العلمية، علما بأن الغرض من تعريبها هو ترسيخ المعلومات في أذهان الطلاب، ولن تترسخ هذه المعلومات بالشكل المراد إذا تعلمها بغير لغته الأم.

إن ما يمكن ملاحظته في الساحة العلمية، أن علم المصطلح مازال في تطور مستمر، غير أنه حتى الآن خارج إطار الدرس اللغوي العربي. فلابد من النظر إلى علم المصطلح على أنه أحد أركان علم اللغة. ومن أجل ذلك، ينبغي أن يدخل هذا العلم في مجال الاهتمامات، وتخصص له مسافات في الجامعات وتكون له مكانة بين التخصصات الأخرى التي تدرس فيها ...كما أننا بحاجة إلى تعريب المصطلحات اللغوية عن طريق الترجمة الدقيقة للمصطلح، ونقل مفهومه بما يتفق وطبيعة العلم وعلاقة المصطلح بما يحيط به من ظروف وخصائص.

وإذا كان بعض الباحثين يرون أن "لا خوف على العربية من الأجنبي الدخيل، بل إن اللغة تكون حية بمقدار ما فيها من الأجنبي والدخيل، وبقدر ما تستطيع تمثله "[24]، لأن ذلك، يؤدي في تصورهم إلى " توسيع شبكة مفردات اللغة وإلى تنمية مواد حقولها المفهومية"، فإن هناك طائفة أخرى قد دعت، من باب الحرص على صفاء اللغة وسلامتها من العجمة والرطانة، إلى تجنب التعريب قدر المستطاع، ولا يلجأ إليه إلا في حالات الضرورة القصوى، لأن فتح الباب أمامه يعني إشاعة الدخيل والقضاء على فاعلية اللغة العربية. ولم ينزع العرب إلى التعريب إلا مكرهين". وفي حالات اللجوء الاضطراري إلى ذلك، يشترط مراعاة المبادئ الآتية:

أولا: الاقتصاد في التعريب.
ثانيا: أن يكون المعرَّب على وزن عربي من الأوزان القياسية أو السماعية.
ثالثا: أن يُلائم جرْسُ المعرَّب الذوق العربي وجرس اللفظ العربي.
رابعا: أن لا يكون نافراً عما تألفه اللغة العربية".
والواقع أن عملية التعريب التي يعيشها عالمنا العربي اليوم، قد تمكنت من الإنسان العربي وجعلته غريبا عن تراثه وتاريخه الشامخ، منفصلا عن جذوره. الأمر الذي جعله في حالة من الضياع الثقافي الكامل، فلا هو بقادر على التواصل مع تاريخه وتراثه، ولا هو بقادر على اللحاق بمتطلبات العصر.

وما يلاحظ أيضا أن معظم الاجتهادات التي سجلت في هذا الميدان، كانت فردية. وهي بذلك تخل بشروط المصطلح، حيث نجد من أركان تعريف المصطلح أن يكون محل اتفاق بين المختصين، كما أن كثرة المجامع والهيئات، وكثرة فروع العلوم التي تعالجه، تجعل النقص والقصور يمتد إلى العلوم بأجمعها. ومن هنا يقترح المهتمون بالموضوع أن تكون الهيئات متخصصة ، موحدة للجهود الفردية

والجماعية، وأن لا يكون منها وضع المصطلحات. بل تكون منها دراسة المصطلحات التي يقرؤها الأفراد أو الجماعات، ثم يتم إقرار الأصلح مما يعرض عليها. وعندئذ، يفتح المجال أمام الباحثين للاجتهاد كل حسب تخصصه. ثم يتم إمرار ذلك على هذه الهيئة، وأن تقدم المصطلحات التي يبتكرها ذوو الاختصاص إلى الهيئة الموحدة على بطاقات تحمل المفاهيم التي تؤديها تلك المصطلحات[25]

ويعد هذا الأمرُ أنجعَ سبيل إلى تحقيق النهضة والتنمية المنشودتيْن، إذ " لم يسجل التاريخ قط أن أمة حققت التنمية والتقدم الحضاري الحقيقي بلغة غيرها من الأمم"[26].

ثم إن "العالم لن يستمع إلى أمة تتحدث بلسان غيرها" كما قال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لشعبه المتعلم، في تحذيره لهم من طغيان اللغة الإنجليزية"[27]. ولا يعني ذلك الدعوة إلى الانطوائية والتَّزمُّت، بل الانفتاح على اللغات الأخرى (العالمية منها خاصةً) أمر مهم وضروري. يقول الباحث التونسي محمد ديداوي: "إن التعريب ضرورة قومية، وتأكيد للهُوية الثقافية والحضارية، وفيه بلورةٌ للذاتية. كما أنه لا ينتفي معه وجود لغات أخرى يُستعان بها ويستفاد منها، تتكامل مع اللغة القومية[28].

ومما لا ريبَ فيه أن للتعريب في الوقت الحاضر أهميةً عظمى، لأنه يسْهم في توحيد الأمة العربية، وإقامة جسْر بين الماضي والحاضر والمستقبَل، وتأكيد الهُوية الحضارية لها... وبناءً على ذلك، يتفق المثقفون العرب اليومَ على أن التعريب ضرورة ملحة، وليس ترفا ثقافيا[29]

وقد اعتُمِد التعريب في وضع كثير من المصطلحات، وفي تسمية العديدٍ من المفهومات؛ لأنه يحافظ على نقاء اللغة العربية، ويراعي أنساقها وقواعدها، ويحرص على تطويع اللفظ الأجنبي حتى يساير خصوصيات هذه اللغة. ومن أمثلة المعرَّب "الفلسفة "، و"الأنيميا"، و"البنْج".

مراحل وضع المصطلح في اللغة العربية:

تقتضي أهمية وضع المصطلح في اللغة العربية منهجية مبنية على أربع مراحل هي كالآتي:

المرحلة الأولى: يتم فيها التجريد والترتيب[30]

أ- تجريد الأفعال والأسماء بعد عملية الوضع.

ب- إخضاع التجريد للترتيب

المرحلة الثانية: التحضير المعجمي، ويتم عن طريق المماثلة أي المشابهة لبعض وحدات المادة أو عن طريق الأضداد وهكذا تصير عملية الفرز بحذف الأشياء المتكررة.

المرحلة الثالثة: تحضير الجذاذات بعد التنظيم وتكون من عنصرين:

أ- يعتبر توجيه الجذاذات التي كانت أجنبية عاربة إلى عربية أجنبية

ب- يكون الترتيب نطقيا.

المرحلة الرابعة: إعطاء المقابلة للنص الأجنبي عربيا وإن كان هناك خطأ يستحسن إصلاحه وصولا إلى المرحلة التالية، وهي مرحلة الطبع بعد استخلاص النتائج.

ويعزز ذلك ما قام به محمد رشاد الحمزاوي حيث ترجم مصطلحات الاتصالات، وقام بتجريبها وشكلت له لجنة تشرف على تنسيقه بالتعاون مع لجان دولية مختصة وهذه الخطة نجحت في ترجمة حوالي30022 مصطلحا في الاتصالات[31]، وتركزت هذه المنهجية على النقاط التالية:

- التوثيق: توثيق كل المصادر والمراجع المتعلقة بالعمل، نظرا لأهميتها في عملية التقنين للمصطلح.

- وسائل الفرع وفروعه: من بينها الاشتقاق والمجاز والقياس والتعريب...

استراتيجية التعريب الشامل:

إن مفهوم التعريب الشامل هو إعداد مشروع ثقافي ضخم، له أبعاد ثقافية واجتماعية واقتصادية ترتبط بالتنمية، ومن بين الأبعاد المتعددة لهذه الاستراتيجية:

1)البعد السياسي: وهو ما يحقق التوازن والتجانس الثقافي بين المجتمعات العربية حتى تساعد على نبذ الخلافات العربية والمذهبية.

2)البعد الاجتماعي: ويتمثل في عدة مشاريع، من أهمها تعميم استعمال اللغة العربية في جميع المؤسسات التي لها ارتباط بحياة المواطنين من قريب أو من بعيد.

3) البعد الاقتصادي: وهو ما يحقق النجاعة الاقتصادية في البلدان العربية، حيث أصبحت المشاريع الاقتصادية تقوم في النهاية على تقنية متطورة ومعقدة يستحيل على العمال التجاوب معها، ما لم يكن لها مستوى تعليمي يسمح لهم بأن يكونوا في مستواها وفهم أسرارها، وعليه، أصبح من المحتم تكوين الفنيين والمتخصصين في مجالات اقتصادية متنوعة باللغة الأصلية.

4) البعد الثقافي الحضاري: ويرتبط بتحقيق التنمية العلمية عن طريق إجراء البحوث والدراسات في جميع المجالات باللغة الأصلية، أي اللغة العربية، مما يؤهلها لاسترجاع مكانتها، وخاصة في التعليم العالي[32].

يتضح لنا جليا من خلال ما تقدم أن حل إشكالية المصطلح في أي علم من العلوم يرتبط بوضع استراتيجية تعريب شاملة، ولن تعرف هذه الأخيرة طريقها إلى النجاح إلا بتوفير جملة من الشروط كالتي توفرت لحركة التعريب القديمة. وحتى تكون هذه الاستراتيجية ناجعة وفعالة لحل الإشكالية حلا جذريا، عليها أن تضبط بإحكام المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع[33].

استرجاع مكانة اللغة العربية: ويتم ذلك بفسح المجال لاسترجاع مكانتها الطبيعية. وهذا يقتضي أن تصبح العربية هي اللغة الحية الأولى التي تنقل بها المعارف العلمية في مراحل التعليم العام والعالي، وفي جميع التخصصات الجامعية، وتجرى بها مختلف البحوث العلمية النظرية والتطبيقية بحيث تدخل معترك الحياة الفكرية والعلمية، وتستعمل في المؤسسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية على غرار اللغات الحية الأجنبية في العالم المتقدم. وفي تقديري ، فإن ذلك لا يتأتى إلا بعد الإقرار بضرورة فتح مكاتب للمتابعة والتنسيق.

مكتب تنسيق التعريب: يعرف المكتب بخبرته العلمية الرائدة في مجال صوغ المصطلح وباعتماده منهجية معاصرة لا تلغي التراث، ولكنه لا يعتمده أساسا في تعامله. بل يعتمد المبادئ التالية[34]:

أ) مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.

ب) مراعاة التقريب بين المصطلح العربي والعالمي تسهيلا للمقابلة بينهما لدى المشتغلين بالعلم.

ج) اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

د) تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

هـ) اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها المعرفية وفروعها. حيث عمدت المجامع والمؤسسات في اختيار المصطلحات العلمية التي عالجتها، إلى وضع شروط لتعريب المصطلح منها:

– وضع المقابل بعد الرجوع إلى المعاجم القديمة والحديثة وإلى كتب التراث والمعاجم الأجنبية ومعاجم المصطلحات العلمية الحديثة العربية والأجنبية.

– ضرورة استيفاء المصطلح لكل دقائق المعنى، فتحديد الدلالة العلمية للمصطلحات المتقاربة، يكون بالضرورة موجزا، وذلك بالإمعان في كل مصطلح.

– الابتعاد عن الإبهام وتوخي وضوح الدلالة، فقد يكون لتوحيد ترجمة المصطلحات تأثير في تحديد دلالته. فإذا تعذر إيجاد مصطلح عربي يلجأ اللسانيون إلى التعريب.

– الابتعاد عن تعدد المصطلحات للفظ الواحد وذلك بمدلولات علمية مختلفة، فيكون المصطلح العربي المختار بعيدا عن إثارة اللبس أو النقص.

– العمل على تطوير المصطلح الدارج الموحد.

– رفض الترادف في المصطلحات.

– مراعاة الترابط الاشتقاقي والتصريفي والمعنوي بين المصطلحات المشتركة بين مختلف العلوم.

من هذا المنطلق، انصبت جهود المجامع والمؤسسات على العمل الجاد المشترك للوصول إلى اعتماد وسائل ناجعة من أجل توحيد منهجية علمية، تعتمد في الوطن العربي لصناعة المصطلح العربي وسلوك طرائق ذات جدوى في توسيع رقعة المصطلح الجغرافية وشيوعه بين المستفيدين. وما يلفت النظر عند بعض الملاحظين أن المجامع اللغوية كلها مشرقية[35] وتفردت في ريادة هذا الميدان دون دول الغرب العربي مما أدى بالمغرب إلى إنشاء مكتب تنسيق التعريب[36]

ومن أبرز أعماله أنه أصدر مجلة اللسان العربي التي تضمنت العديد من قوائم المصطلحات ووضع خطة عمل لتوحيدها[37] ونظمت ندوة بالرباط من أجل السعي إلى وضع حجر الأساس للمبادرة في تضافر الجهود والقيام بدراسات ذات منهجية واحدة لتكوين رؤية مصطلحية موحدة.

أما مجمع القاهرة فقد كان همه، كغيره من المجامع الأخرى، توحيد المصطلح، لأنه رأى أن العلماء العرب في نهضتهم لم تكن هناك صلة وثيقة بينهم، مما أدى إلى بلبلة المصطلح واضطرابه. فمهمة المجمع اللغوي في الحقيقة هو الحرص على إشراك الجميع في عملية بناء مصطلح موحد، وجعل المصطلحات وليدة إجماع وثمرة تعاون مشترك. كما أن مشكلة توحيد المصطلح لم تكن في اللغة العربية فقط بل تعدت إلى لغات أخرى[38].

لقد كانت المجامع شديدة الحرص على إيلاء العناية الكبيرة بالمصطلحات والسهر على توحيدها، ووفر عدة شروط في من يتولى صناعة المصطلح ، من بينها معرفة لغته بشكل جيد، وأن يكون على دراية تامة بالمصطلحات الجديدة والقديمة، ويتمكن منها كل التمكن بغية الارتقاء بالمصطلح، والعودة إليه إن دعت الضرورة إلى تطويره[39].

منهجية المجامع:

من خلال التضارب الموجود في شأن توحيد المصطلحات والسهر على البحث عن طريقة لبناء مصطلح كفيل باستيعاب المنتوج العلمي والفكري، تكفل المفكرون بالسعي إلى إقامة مجامع تعي كل الوعي الدور الذي يجب عليها القيام به والمسؤوليات الملقاة عليها بوضع منهجية محكمة للسير عليها ومواكبة التطورات العصرية المختلفة. ولو أننا عدنا إلى تاريخ المجامع اللغوية العربية ، لتبين لنا أنها أنشئت في محيط واع كل الوعي بسبب تأسيسها والأهداف التي ترمي إليها من نهضة باللغة العربية وتطويرها حتى تساير أنماط الحضارة المعاصرة، وأنها بدأت تشتغل من أجل بلوغ ما يصبو إليه الوطن العربي.[40].

عرف الوطن العربي قفزة نوعية نحو استيعاب المصطلحات والسعي لتوحيدها في سبيل خدمة الأمة العربية والابتعاد عن ذلك اللبس الذي ظل يلاحق المصطلحات بصورة دائمة، خاصة وأن الوطن العربي مازال يستعين بتقنيات غربية.

إن ما يلاحظ للأسف الشديد أن الدول العربية بالرغم من كثرتها(22 دولة) وما لها من ثروات وإمكانات مادية وبشرية هائلة تقف عاجزة عن توحيد المصطلح والتصدي لظاهرة التعدد للمفهوم الواحد.

نستنتج مما سبق أن هذه الهيئات، مهما قيل عنها، تظل عاجزة أمام ضبط عملية تعريب المصطلح العلمي، بالرغم مما تبذله من جهد. وبالتالي، فلا مانع من الإسهام باقتراحات نأمل أن تجد من يأخذ بها أو يحورها بغية تحقيق الهدف الذي يصبو إليه الجميع، منها:

– تشكيل هيئات استشارية في علم المصطلح في الأقطار العربية يرجع إليها المعربون والمتعاملون مع المصطلحات، مع إبقاء هذه الهيئات على الاتصال الدائم فيما بينها.

– أن تبقي هذه الهيئة الباب مفتوحا أمام الناضجين والمتخصصين لتقديم المصطلح الأفضل، وبيان العيوب في المصطلحات التي لا تقوى على أداء المفهوم الذي وضعت له.

– السهر على اختيار المصطلح الأدق عند التعريب، واستغلال الإمكانات العربية المتوفرة للقضاء على ما يشوب عملية تعريب المصطلح ومراعاة عدم التعدد والتكرار وتحاشي استخدام المصطلحات والصيغ الأجنبية، لأن في ذلك انتقاصا من قدر لغتنا، وإهمالا لإمكاناتها وتشويها لها.

– تنظيم العمل في مجال المصطلحات اللغوية واقتصاره على المختصين في هذا المجال، وأن يكون العاملون في هذا الميدان متبحرين في اللغة العربية، يريدون أن يعربوا منها، بالإضافة إلى تمكنهم من اللغة وأساليبها في الصياغة، ورصيدها التراثي من المصطلحات اللغوية، وأن يراعى في المفهوم الذي يحمل المصطلح في الأصل اللغوي السليم، وأن يتبع عند مستخدميه، وإن استخدمه أكثر من واحد.

– تحديد قواعد موحدة يتبعها المتعاملون مع المصطلحات اللغوية، وتقصي كل القواعد والآراء التي وضعت في قواعد الصياغة، والخروج بعدد من النقاط التي يمكن اعتمادها في هذا الشأن.

– طبع المصطلحات اللغوية المفردة في معجم صادر عن الهيئة الموحدة.

– ضرورة استغلال الوسائل المتاحة للنهوض بالمصطلحات كإنشاء بنك المصطلحات، أو توفير وحدة من وحدات القمر الاصطناعي العربي لتخزين المصطلحات، توصل بها وحدات في كل قطر عربي حتى تكون في متناول الجميع.

– ضرورة التعامل مع المصطلحات أول بأول، لأن المصطلحات في تكاثر مستمر ولا سبيل للإحاطة بها إلا بتتبع مسارها.

– ضرورة المشاركة الفعلية في علوم العصر، ومن بينها علم اللغة حتى نتمكن من تتجاوز مرحلة التلقي والوصول إلى مرحلة الانجاز الفعلي، ذلك أن المشاركة الفعلية تسهم إلى حد كبير في القضاء على معظم المشكلات المتكونة في مجال المصطلحات.

– ضرورة سيادة الروح العلمية في قبول المصطلح أو رفضه، بعيدا عن الذاتية والتزمت والمزاجية التي تحكم على العمل بالفشل مهما كانت قيمة الجهود المبذولة لإنجاحه، ولابد من إبعاد العمل عن المؤثرات الظرفية التي قد تمر بها الأقطار العربية، ويكون لها انعكاسات سلبية على نوعية العمل[41]

توحيد المصطلح اللساني

يستخدم توحيد المصطلح للإشارة إلى تخصيص لفظ واحد للدلالة على مفهوم واحد. ولذلك، كان من الطبيعي، الدعوة إلى ضرورة توحيد المصطلح والتحذير من خطورة تعدده على اللغة العربية. ولا يخفى على أحد ما لتوحيد المصطلح من أهمية في وحدة الأمة وتماسكها.

يشكل توحيد المصطلحات اللغوية موضوع جدال عميق، باعتباره مشكلة عالمية لا تحصرها حدود ولا يمنعها تقدم أي بلد من البلدان. ويرجع ذلك إلى تطور العلوم وعدم اتفاق العلماء على كيفية صناعة المصطلح. وهو ما يفسر اضطرابه وعدم استقراره في اللغة العربية بسبب مظاهر متعددة أبرزها عدم قبول بعض العلماء بما يضعه غيرهم، فيسعون إلى وضع مصطلحات جديدة تقوم مقام ما وضعه غيرهم.

إن عدم تضافر الجهود والجلوس تحت سقف واحد من أهم الأسباب التي تقف في وجه المصطلح. فكل واحد متمسك باختياره . ولذلك، نجد أكثر من مصطلح بمفهوم واحد، وهذا ما يبين الفجوات الموجودة بين علماء اللغة.

يؤكد بعض الدارسين في هذا الميدان أن استخدام الكلمة العربية الواحدة لمفهومين يقلل من درجة الوضوح، ويؤدي إلى اللبس والغموض، بينما يرى آخرون ضرورة توحيد المصطلح، وترسيخه في المعجم التخصصي والتعارف عليه دون لبس. ومنهم من يرى أن لا مانع في الوقت الحاضر من استعمال مصطلحات يضعها الأستاذ نفسه في محاضراته ثم يبدلها عند تأليف المصطلحات الصادرة عن المجامع.

بناء على ما سبق، فإن اللسانيات العربية لم تتمكن بعد من إيجاد حل للمشاكل التي تعيق توحيد المصطلح وتعرقل خطواته[42] بالرغم من سعيها إلى استيعاب المنجز اللساني العالمي، لأن معظمها يقف موقف التقليد حيث ظلت علما غربيا، متغافلة عن ثراء التراث العربي.

الجهود القائمة على التوحيد:

من المعلوم أن الكم الهائل من المصطلحات وضرورة توحيدها لم يقتصر على اللغة العربية فحسب بل شمل لغات العالم ككل مما دعا إلى

إنشاء منظمة متخصصة في التوحيد هي المنظمة العالمية للتوحيد المعياري[43]، وهي منظمة أنشئت سنة1951م وأصدرت توصيات خاصة بتوحيد المصطلحات والمعجمية ومن بين أبرز توصياتها: المفردات وطريقة العمل ومبادئ التسمية وترتيب المفردات. فلا بد إذن، من تضافر الجهود وترك النزعة الفردية جانبا من أجل بناء مصطلح موحد قادر على مواكبة ما يستجد على الساحة العلمية العالمية.

لعل هذا ما دفع بالدكتور المنصف عاشور إلى التصريح بأن قضية التعريب " قضية شائكة لا تخلو من مزالق رغم شدة الحذر في ترجمة الشكل الأجنبي، .. ونحن نعرف مدى تشعب المناقشة في هذا المجال وأن اللسانيات العربية معدن يتواصل النظر فيه[44]..

تبقى مسألة التوحيد في الوطن العربي قضية مستعصية مطروحة للنقاش، وذلك بسبب تعدد وجهات النظر، حيث نجد من الباحثين من تشبع بالثقافة العربية ومنهم من درس بالجامعات الأوروبية فترتب عن هذا التنوع عدم استقرار الكثير من المصلحات لأسباب سطحية وأخرى تحتاج إلى بحث معمق، حيث نجد الباحثين يستبدلون مصطلحا بمصطلح أو أكثر، مما يعود بنا من جديد إلى مسألة التعدد، ويفرض علينا طرح السؤال: هل هناك جهود مبذولة لتفادي هذا المشكل أم أن الباحثين العرب بقوا تحت رحمة التعدد؟

عندما نتأمل أكثر من محاولة لترجمة المصطلح الواحد سواء في الدولة العربية الواحدة، أو بين دولة من المشرق العربي وأخرى من المغرب العربي، سنلاحظ من التفاوت والتباين في ترجمة المصطلح الواحد، ما يسبب بلبلة وفوضى عقلية لدى القارئ متعدد القراءات العربية، كما يعد ذلك من عوامل الفرقة الثقافية والعلمية بين أبناء اللغة الواحدة، لغة الضاد

إن توحيد المصطلح اللساني أصبح موضوعا شائكا ومتشعبا وما نحتاج إليه هو الإجماع على مبادئ النقل الاصطلاحي بما يسمى بتقنين المبادئ الاصطلاحية حتى تكون له سنة التناسق الداخلي وهي سمة من سمات المصطلح اللساني الكفيلة بتسريع التوحيد. مما يجعلنا نجزم بأن جوهر عملية التوحيد المصطلحي هي الاتفاق على إيجاد المعايير التي على أساسها يتم:

أ- توحيد المنهجيات من منطقية أو تصويرية أو لغوية.

ب- الاختيار بين البدائل المتنافسة وتصحيح المقابلات المضللة[45].

من هذا المنطلق، يتوجب دراسة التقنيات العلمية الكفيلة بتوحيد المصطلح اللساني في الوطن العربي بعد القيام بحصر المقابلات الموجودة عن طريق الحاسب الآلي وتحديد نوع المصطلح المناسب (هل هو المصطلح المفضل، أم المصطلح المجاور، أم المستهجن والبديل)[46]. إن العمل المصطلحي يظل مشتتا نتيجة العامل الجغرافي وضعف الخدمة الإعلامية في الأقطار العربية. ثم إن صناعة مصطلح لساني عربي تقتضي مراعاة عدة جوانب تحد من فوضى المصطلحات المتعددة للمفهوم الواحد، وأهم هذه الضوابط هي[47]:

1)- الحفاظ على النظام الاشتقاقي.

2)- تجنب الوقوع في الالتباس والغموض والإبهام.

3)- مراعاة خاصية الاقتصاد والتمييز.

4)- مراعاة خاصية الشيوع والتداول.

وبعد هذا، تتبلور صورة المصطلح وتتمثل الإجراءات بحق الموضوعية والعلمية التي لا مناص من الإفلات منهما، فحينئذ ينتهي اجترار الحديث ونتخلص من إشكالية توحيد المصطلح.

- جهود المجامع في قيام مصطلح علمي موحد:

في هذا الصدد بذلت جهود معتبرة من قبل المجامع اللغوية العربية، بدءا بمجمع دمشق الذي تأسس عام1919م ، وعمل على جمع مخطوطات نفيسة وتحقيق كتب ومؤلفات وتدقيق مصطلحات ونشر بحوث اللغوية في المجلة التي يصدها باسمه، ويعتبر المرجع الأساسي المسؤول عن المصطلح في المجتمع العربي السوري، ثم أنشئ مجمع القاهرة عام1936م للمحافظة على اللغة العربية من التشتت وجعلها وافية بمطالب العلوم والسهر على توحيد المصطلح المعرفي الذي من شأنه خدمة اللغة العربية.

وفي عام 1947م أنشئ المجمع العلمي العراقي[48]، الذي كان هدفه العناية باللغة العربية بإقامة عدة بحوث علمية لغوية، كما أنشئ المجمع اللغوي العربي بالأردن في1976م وقد تضافرت جهود المجامع العربية من أجل مواكبة التطور الحاصل ، وإن من أهم الخطوات التي حصلت تمثلت في أن ينهض مكتب التنسيق والتعريب في الوطن العربي بمسؤولية تنسيق المصطلح العربي وتوحيده، وقد انبعث عن هذا المكتب انعقاد مؤتمر بالرباط عام1961م أوكل إليه تنسيق جهود الدول العربية في ميدان التعريب. مما يجعلنا نستنتج أن الدول العربية لم تبق مكتوفة الأيدي أمام تعدد المصطلحات وإنما أنشئت المجامع ونسقت الجهود، وهذا كله من أجل توحيد المصطلح ، حيث تنبهت الجامعات إلى خطر ازدواجية المصطلح العلمي العربي الناجمة عن تعدد الجهات التي تضعه، وتعدد اللغات الأجنبية التي يستقى منها، فضلا عن الترادف والمشترك اللفظي في العربية ولغة المصدر، وغيرها من مهام التنسيق والتوحيد لإغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة وبالتالي توحيد المصطلح العلمي الحضاري. لكن بالرغم مما قامت به هذه المجامع من مجهودات معتبرة إلا أنها لم تصل بعد إلى توحيده على مستوى الاختصاصات المعممة في كل فرع من فروع العلم)[49].

وكل ما يمكننا قوله هو أن المجامع اللغوية العربية في طريقها دائما نحو محاربة التعدد والسهر على بناء مصطلح موحد وأن من أهم المعوقات التي تقف في طريق التوحيد، هو ذلك التشابه. فكل واحد يريد نقل العلوم الأجنبية إلى اللغة العربية بطريقة خاصة مما كان سببا في تشتت الجهود ومن بين الجهود التي تبنتها المجامع والتي يعمل عليها مكتب تنسيق التعريب:

-اختيار المصطلح حيث لا يشترط فيه أن يستوعب كل دقائق المعنى.

-تجنب الاصطلاح بلفظ واحد لمدلولات علمية مختلفة.

-توحيد ترجمة المصطلحات المشتركة بين مختلف العلوم.

-المرونة في اختيار المصطلح العربي البعيد عن اللبس.

-رفض الترادف في المصطلحات العلمية.

-مراعاة التناسق بين المصطلح العربي والأجنبي.

رغم الجهود المنصبة على المصطلح والإنتاج الهائل منه، فقد تكفلت المجامع بنشرها إلا أن إشكالية المصطلح وتوحيده ظلت قائمة وبائنة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب لعل من أهمها:

أ) عدم اتباع منهجية موحدة لتنميط المصطلحات والخلط بين وسائل الوضع وتقنيات الترجمة ومناهج التوحيد[50].

ب) اعتماد الجانب النظري الذي لم يجد أرضية تطبيقية تناسب واقعه، مما تسبب في خلق الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح.

ج) ظهور النزعة المحلية وعدم تضافر الجهود لبعض المجامع.

د) غياب المنهج العام، وعدم توظيف التقنيات والمشاريع المعاصرة التي من شأنها السهر على إنتاج مصطلح عربي موحد، قادر على مواكبة التطور العلمي واستيعاب المستجدات، وتبقى المشكلة الكبرى من عدم تضافر الجهود بطريقة منظمة.

إن مشكلة توحيد المصطلح تبقى في تطور مستمر على غرار التطور الهائل في العلوم الحديثة مما يتطلب سرعة مماثلة تواكب هذا التقدم الجديد في البلاد الغربية.

يجدر بنا في هذا المقام أن نذكر بأن الدراسات اللغوية الحديثة نشأت متأخرة إذ تعود بدايتها إلى العقد الخامس من هذا القرن، حيث اتسمت بالتلقي وعدم التجديد ، وظهرت هناك جهود جماعية وفردية. غير أن الجهود الجماعية كانت دون مستوى الطموح على الرغم من تعدد المؤسسات القائمة بهذا العمل وتباين جهود الهيئات والمؤسسات التي تتعامل مع المصطلح[51].

ما يمكن استخلاصه أن إنجازات هذه الهيئات والمؤسسات التي تعاملت مع توحيد المصطلح محدودة، بالإضافة إلى أنها لم تقم بنشر ما أنجزته، الأمر الذي أدى إلى عدم تحصيل الفائدة من هذه الجهود، قد يعود ذلك إلى قلة الموارد التي تمول مشاريع هذه المؤسسات.

أما بالنسبة للجهود الفردية، فقد كانت أكثر عطاء وجدوى من الجهود الجماعية على الرغم مما يشوبها من عيوب ونقائص. ويتجلى ذلك التباين من خلال انجازات ما يتناوله علم اللغة بعمومه، وما يتناوله أحد فروعه، فحاول عدد كبير من اللغويين أن

يتجاوزوا سابقيهم حول مشكلة المصطلح اللغوي. ولعل أبرزها ذلك التعدد للمصطلح الواحد وعدم تمكنهم من إيجاد سبل لتوحيده. فظهرت مشكلات عدة كان من أبرزها:

- تعدد المصطلحات وعدم الدقة في استخدامها وعدم شيوعها والالتباس في الصيغ الأجنبية.

- حداثة العلم وعدم مشاركتنا في تطوره، مما جعل المشكلة تتفاقم مع تطور العلم ونقص المصطلح

- تقصير الهيئات وتنوع البيئات التي صدر منها المصطلح وسوء فهم المعربين لمفهومه.

- ضعف التنسيق بين الجامعات العربية في المشرق والمغرب أسهم في وجود مشكلات، كانت سببا في ظهور عيوب أخرى.

- اضطراب الباحثين في تحديد المدلول الحقيق للمصطلح[52]

إن ما يمكن استخلاصه، أن مشكلة المصطلح تبقى الشغل الشاغل للباحثين العرب والغربيين على السواء، باعتبار اختلاف وجهات النظر من باحث إلى آخر، حيث استفزت هذه المشكلات جهود الكثير من اللغويين حتى صارت تشكل عائقا أمام كل عمل ترجمي.

وأدى كل ذلك إلى بلبلة في ترجمة المصطلح، وليس أصدق دليل على عدم الدقة في الترجمة من الفوضى، إذ صرنا نجد للمصطلح الأجنبي الواحد أكثر من مقابل في العربية ، مما أربك الدارسين وجعلهم يعتقدون أنهم أمام مفاهيم مختلفة وما ذلك إلا لأن كثيرا من الباحثين عندنا يستعجلون الخطى لاستشراف ما يستجد في الغرب على صعيد المصطلح تمهيدا لإتحافنا به ولو من خلال ترجمته.

الجهود الفردية والجماعية في سبيل توحيد المصطلح:

لم تتوقف جهود توحيد المصطلح عند منهجية المجامع اللغوية، فهناك جهود فردية وجماعية تبذل في سبيل الارتقاء بالمصطلح والتصدي للمصطلحات الوافدة، وهي جهود واضحة في الجانب اللغوي وغير اللغوي. حيث تنوعت الجهود المصطلحية اللغوية العربية الحديثة التي جاء بعضها متضمنا في الدراسات اللغوية الحديثة، عندما واجه اللغويون مشكلة المصطلحات التي تحمل مفاهيم تناولوها في دراساتهم[53]. وكان أن انصبت اختياراتهم على المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية مع الالتزام بكتابة المصطلح الأجنبي بصورته الأصلية إلى جانب المصطلح العربي الذي يختارونه مقابلا له. فقد كان للجهود الفردية دور كبير في بناء مصطلح قادر على مواكبة المعارف المختلفة. لأن معضلة التوحيد تقتضي التركيز على خمس طرق أساسية هي[54]:

1)- اعتماد المصادر والمراجع الأساسية المتعلقة بالموضوع.

2)- الافتراض المبدئي الذي يقر أن الترجمة ترجمات، وأن ترجمة المصطلح الواحد بمترادفات عدة أمر وارد لابد من تسجيله والاقتناع به.

3)- جرد واستقراء المترجمات المتعلقة بميدان معين من ميادين العلوم والتكنولوجيا.

4)- استخراج المصطلحات المترادفة التي لها صلة بالمفهوم الأصلي.

5)- إخضاع المصطلحات المترادفة المنتقاة إن وجدت مع مصادرها.

يتبين لنا من خلال الجهود الفردية أن مجابهة المصطلح أمر ليس بالسهل، وإنما يتطلب جهودا أخرى جماعية، من شأنها رفع التحدي.

إن مشكلة توحيد المصطلح تبقى الشغل الشاغل لدى الباحثين، لأن المتتبع لمختلف الجهود يرى أنها ليست الحل الأنسب لبناء مصطلح موحد، لأن علاقتها غير منسجمة. إن من وسائل تحقيق وحدة المصطلح أن نعتمد بالدرجة الأولى على وحدة المبادئ والأسس والأصول التي يجب الاتفاق عليها حتى تكون بمثابة المساعد في مختلف الأعمال الخاصة في المؤتمرات والندوات والاجتماعات التي تعقدها المجامع والهيئات واللجان المختصة بدراسة المصطلحات.

يبقى أن نشير إلى أن من أبرز العقبات التي تقف في وجه التوحيد هي عدم توحيد الجهود الفردية. وطالما أن أغلب الجهود فردية، فإن التنسيق فيما بينها يبقى محدودا للغاية. والشيء المؤسف أن المجامع اللغوية تعاني هي الأخرى من المشكل نفسه. حيث يعمل كل مجمع على حدة رغم تنديد الاتحادات المختلفة بذلك، والدعوة إلى ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات لتوحيد الجهود. ومنها ضرورة تبني حل عملي لهذه المشكلة عن طريق الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية[55] وعن طريق المجامع العلمية واللغوية القائمة. يقول صبحي صالح: ليس عسيرا أن تضع حدا لاختلاف الاصطلاح العلمي إذا سعينا لإيجاد مجمع عربي لغوي وعلمي موحد، وعقدنا مؤتمرات علمية بالتعاون مع المكتب الدائم لتنسيق التعريب ابتغاء للوصول إلى الوحدة الثقافية[56]. وفي ذات الإطار، نجد بعض الباحثين[57] يدعون إلى ضرورة النظر إلى المصطلح من عدة زوايا قبل الوضع، والتعامل معه بحيث يكون جديرا بالوضع، متداولا في مختلف الأوساط المعرفية بطريقة ناجعة. مما حدا بهم إلى اقتراح وضع منهجية ومحاور ينبغي اعتمادها للوصول إلى توحيد المصطلح.

منهجية ضبط المصطلح وتوحيده[58]:

في سياق البحث عن منهجية لضبط المصطلح وتوحيده يجمع بعض الباحثين على تقديم اقتراحات نراها في تقديرنا صالحة للتطبيق، منها[59]:

1- اللجوء إلى وسائل التوليد المختلفة سواء منها ما يخص المعنى أو ما يخص المبنى.

2- البدء بالاشتقاق والاستفادة من معاني الصيغ والأوزان.

3- الابتعاد عن المصطلح القديم ما أمكن ذلك.

4- اللجوء إلى المعرب حين يستعصى إيجاد مقابل عربي مقنع.

5- إنشاء مركز للمصطلحات اللسانية مجهز بإمكانيات تساعد على التخزين والتصنيف والاستدعاء.

6- السهر على تأليف معاجم متنوعة للمصطلحات اللسانية بتعاون مع جميع اللسانيين العرب.

7- فرز المصطلحات اللسانية على مراحل متتابعة.

اقتراحات لبناء مصطلح موحد:

إن الوطن العربي شاسع من حيث المساحة والثقافة والصلات الموجودة بين أبنائه، ولعل أهم صلة تربط بين أبناء أمتنا هي اللغة العربية التي تحمل تراثنا الديني والأدبي والعلمي وتربط بين اثنتين وعشرين(22) دولة عربية برباط الثقافة الواحدة. لكن بمجرد ظهور اضطراب في المصطلحات، تحولت اللغة العربية إلى لغات إقليمية متعددة. فماهي إذن السبل التي ينبغي سلوكها لتجاوز هذا الاضطراب وما هي الحلول المقترحة لتحقيق التوحيد المنشود؟

إن من بين الاقتراحات التي نراها تسهم في تقديم الحل لهذه المعضلة ما يأتي:

- ضرورة السهر على وضع أساس للتعاون البناء بين مكتب التنسيق وبين المؤسسات المختصة: المجامع اللغوية والعلمية، والجامعات ومراكز البحوث والدراسات، وبينه وبين المنظمات العربية والاتحادات المهنية والعلمية[60]. فبإحكام الصلات بين مثقفي الأمة العربية بغض النظر عن مكان إقامتهم، يمكن كسر الحواجز والعوائق والرباط الجغرافي والنزعة المحلية والإقليمية. وباعتبارنا أمة واحدة تتكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد، ينبغي على المجامع اللغوية اعتماد مبدإ التشاور وتنسيق الأفكار من أجل مصطلح موحد. وذلك لسد الفجوة القائمة بين هذه المؤسسات نتيجة ضعف التتبع وبطء العمل وتشتت الجهد. وهذا واقع يدعونا إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التوحيد، منها:

– تنسيق الجهود بين المؤسسات والأفراد في وضع المصطلح العلمي بغية توحيد المنهجية في بعدها العام وضرورة الاستفادة من المنهجيات الغربية.

– وضع إطار مشترك لهذه المؤسسات وجعلها المشرع والمرجع الأساسي في مجال الاصطلاح.

– إجراء دراسات سنوية حول شيوع وتقبل المصطلح ودراسة النتائج.

– تنشيط لجان التعريب الجامعية وتحفيزها ماديا ومعنويا وتنظيم ندوات حول المصطلح.

– اهتمام الجامعات العربية بعلم المصطلح وإقراره على الطلبة ضمن التدريس.

– إقامة دورات للأساتذة الجامعيين في التخصصات المتجانسة على المستويين المحلي والعربي، يتم فيها التعريف بالأبحاث والمصطلحات وتشجيع الأساتذة على الانخراط في تلك الدورات والإسهام فيها

– السعي إلى استحداث بنك عربي للمصطلحات العلمية العربية.

– ترك أمور الترجمة للمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر.

وحتى لا نختم نقول: إذا كان اضطراب المصطلح قائما بصورة بارزة في الأوساط العربية فإنه راجع إلى عدم تضافر الجهود بين الجامعات المشرقية والمغربية. وهذا ما أدى إلى تعدد المدلول الحقيقي للمصطلح وعدم تحقيق التوحيد المصطلحي. الأمر الذي أدى بالمجامع اللغوية والجهود الفردية والجماعية إلى إعداد توصيات من شأنها النهوض بالمصطلح.

إن توحيد المصطلح رهين بما كتبه أبناء الأمة من أبحاث بلغتهم العربية وبما يقدمه العلماء من أفكاروآراء في مجالات مختلفة في الصحف والمجلات والمؤتمرات والندوات. كل ذلك بإمكانه أن يجعل توحيد المصطلح أمرا مفروضا. وكلما زاد نشر الأبحاث والكتب باللغة العربية زاد المصطلح ثباتا وتوحيدا[61].

الهوامش:

(1) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوي لعلم المصطلح، دار غريب ، القاهرة ، (د ت)، ص 18.

(2) مجموعة البحوث المهداة إلى غوستر في كتابه التذكاري وضعت تحت عنوان علم المصطلحات بوصفه علما ولغويا تطبيقيا.

(3) إبراهيم بن مراد ، مسائل في المعجم ، دار الغرب الإسلامية، بيروت ، ط1 ، 1997 ، ص30

(4) عمار ساسي ، مصطلح في اللسان العربي (من آلية الفهم إلى أداة الصناعة)، عالم الكتب الحديث، ط1 الأردن، أربد ، 2009 ص94.

(5) يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم: مدخل نظري إلى المصطلحيات، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ط1 سوريا، دمشق ص،17،18،19

(6) نفس المصدر السابق ص 18.

(7) ينظر، سمير استيتية ، نحو معجم لساني شامل موحد ، مجلة أبحاث اليرموك ، م 10 ، العدد 2، 1992 ، ص 148.

(8) من قضايا المصطلح اللغوي العربي، نظرة في توحيد المصطلح واستخدام التقنيات الحديثة في تطويره، د. مصطفى طاهر الحيادره، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن ، ص 73/74.

(9) من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، المرجع السابق ص 73.

(10) ينظر، د. مصطفى طاهر الحيادره، المرجع السابق.

(11) من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، المرجع السابق ص 74

(12) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(13) المرجع السابق ص 75

(14) حيث أن أغلب المحاولات التي كانت صوب تشخيص الظاهرة وإيجاد الحلول اللازمة لها باءت بالفشل.

(15) علي يوسف نورالدين ، الترجمة عند العرب بين الأمس واليوم ، مجلة المترجم (ع 4) ، 2002 ، ص 24.

(16) المصطلح اللساني بين الترجمة والتعريب، مجلة المصطلح، (ع 2)، ص 95.

(17) ينظر، مقدمة في علم المصطلح علي القاسمي ، ط2، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1987، ص101.

(18) ينظر، أحمد حجازي، في رحاب المصطلح العلمي، مجلة أهمية الترجمة وشروط أحيائها، ص 583.

(19) أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدإ والتطبيق، شركة الأمة للطباعة والترجمة والتوزيع، الجزائر، ط 2، أفريل 1998، ص 24.

(20) يحي بعيطيش ، نحو إستراتيجية لحل إشكالية المصطلح، مجلة المترجم (ع 3)، ديسمبر 2001– ص 56.

(21) لسان العرب، مادة "عرب"، 1 / 588 – 589 .

(22) الدكتور علي القاسمي، كاتب عراقي متعدد الاهتمامات (ناقد ، مترجم ، روائي.. باحث أكاديمي متخصص في المصطلحية)

(23) الملاحَظ أن التعريب بهذا المعنى يرادف" الترجمة". *

(24) ينظر ، مبارك ربيع وريمون طحان وأحمد مطلوب وغيرهم...

(25) ينظر، مصطفى طاهر الحيادره، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، من مشكلات تعريب المصطلح العربي المعاصر،ص178

(26) "التعريب والتنمية" لمصطفى محسن، سلسلة "شراع"، طنجة، ع 56، يونيو 1999، ص : 66.

(27) تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها" لمحمد جابر الأنصاري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1992، ص،203.

(28) علم الترجمة بين النظرية والتطبيق" لمحمد ديداوي، دار المعارف للطباعة والنشر (سوسة/ تونس)، ط 1 (1992)، ص 455.

(29)للاستزادة، يمكن الرجوع إلى مقالة "المسألة التعريبية في الوطن العربي" لفريد أمعشو، مجلة "المنهل"ع594،مج 66، 2004/ يناير2005ص:110،117.

(30) ينظر، المرجع السابق ص 180 – 181

(31) عمر معراجي ، النحت اللغوي والاصطلاح العلمي ، دراسة في علم الاصطلاح ، ص 183.

(32) يحي بعيطيش ، نحو إستراتيجية لحل إشكالية المصطلح ، مجلة المترجم (ع 3)، ديسمبر 200

(33) المرجع نفسه ، ص 54.

(34) جواد حسني سماعه، منهجية ووضع المصطلح العربي وتوحيده، مجلة اللسان العربي، (ع 40)،1995 ، ص 13

(35) حوالي عشرة مجامع، في مقدمتها مجمع اللغة العربية بدمشق، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والمجمع العلمي العراقي ، ومجمع اللغة العربية الأردني.

(36) عبد العزيز بن عبد الله، تطور الفكر العلمي ولغة التقنيات بالمغرب، مجلة اللسان العربي م1 ،ج1،1971، ص710.

(37) تم إقرار وضع خطة عمل لتوحيد المصطلحات العلمية الجديدة، في آخر مؤتمر عقد في طنجة

(38) توحيد المصطلح عقدت له لجان ونظمت المؤتمرات ، ينظر في ذلك، محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، دراسة منشورات اتحاد كتاب العرب، سنة 1991، ص167.

(39) ينظر، محمد علي الزركان، المرجع السابق، ص 180.

(40) الدكتور محمد المنجي الصيادي ، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص63

(41) ينظر، توصيات مأخوذة من كتاب مصطفى طاهر الحيادرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، من مشكلات تعريب المصطلح العربي المعاصر، ص178

(42) سعد عبد العزيز مصلوح – اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومثقفات – القاهرة – علم الكتب 2004 ص 56.

(43) ينظر، مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، نظرة في توحيد المصطلح ، ص63 (ISO)

(44) مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة ، تأليف كاترين فوك، بيارلي كوفيك، تعريب الدكتور المنصف عاشور، تحت إشراف ومراجعة رابح اسطنبولي خريج جامعة السوربون، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 1984، ص7.

(45) تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، ابريل1987 بالرباط ، ط،1991،1 دهر الغرب الإسلامي، ص 322

(46) تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، المرجع السابق، ص323.

(47) ينظر، عمار الساسي، المصطلح في اللسان العربي، ص 112.

(48) شحادة الخوري، خبير الترجمة في المنطقة العربية، دراسة في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار الأطلس للدراسات والترجمة والنشر، ط 1، 1989 ،ص36.

(49) نفس المصدر، ص 38 .

(50) فارس الطويل، نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي، مجلة اللسان العربي، الرباط،1995م ، مكتب تنسيق التعريب، ص227

(51) مصطفى طاهر الحيادره، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص10

(52) يراجع ، مصطفى طاهر الحيادره، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، نفس المرجع، الصفحة نفسها

(53) مصطفى طاهر الحياد ره، من قضايا المصطلح اللغوي ، الكتاب الأول علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ص154

(54) مصطفى طاهر الحيادره، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الثالث، 2003 ، ص 153.

(55) وهذا ما دعا إليه صبحي صالح وغيره.

(56) يراجع في ذلك، مصطفى طاهر الحياد ره، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 74.

(57) يراجع ما اقترحه على القاسمي في محاولته.

(58) يراجع في ذلك، أحمد المختار ، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، جامعة القاهرة ، ط 1 1995 ، ص 44.

(59) يشترك في ذلك الباحثان عبد القادر الفاسي الفهري ومحمد رشاد الحمزاوي، وهي في تقديرنا اقتراحات تستحق التجريب:

(60) شحادة الخوري – دراسات في الترجمة والمصطلح و التعريب – ص 178.

(61) إبراهيم كايد محمود – الموقع على الانترنت : www.arabition.org.ma – المصطلح ومشكلة تحقيقه.